

سجلات المحاكم الشرعية

كصدر أساسى لتاريخ العرب فى المصر العثمانى

بقلم الأستاذ عبد الرودود يوسف

ماجستير فى التاريخ الحديث من جامعة عين شمس

تمتع سجلات المحاكم الشرعية بأهمية بالغة من الوجهة التاريخية ، لأنها تشكل أصولاً ومصادر كبيرة الأهمية ، ودقيقة ، ومفصلة إلى حد كبير ، ثم هى فوق ذلك صادقة لا يعتريها الشك .

ولا بد لنا للتدليل على كل ذلك من أن نلقى بعض الضوء ، ونعالج باختصار بعض ملامح الحكم العثمانى ، وطريقته فى تسير أمور الدولة والشعب .

حين تم الفتح العثمانى للبلاد العربية ، أخذ العثمانيون ينظمون المقاطعات الجديدة ، وفق أسس نظامهم الخاص ، وكانت الفكرة التى تحركهم أن عليهم أن يقدموا للشعوب التى حكموها الحماية الكافية ، مقابل مصلحة محددة يحصلون عليها من هذه الشعوب .

ومن أجل تحديد هذه المصلحة قاموا بمسح شامل لكل شئ فى البلاد التى دخلت فى امبراطوريتهم ، ليفرضوا عليها الرسوم اللازمة ، ويحددوا المنافع التى يمكنهم أن يجنوها منها لصالح الدولة كلها .

فنى الريف :

١ — مسحوا الأراضى ، وحددوا ملكيتها ، وقسموها إلى أراضى وقف ، وملك ، ووجدوا أراضى لا مالك لها فقسموها إلى قسمين ، أراضى تيجي مواردها الدولة مباشرة ، والحقوها بمؤسسة الخواص السلطانية الشريفة ، وأراضى منحوا مواردها لجند الإقطاع الذين حددوا لهم نظاماً متشعباً ، وجعلوا هؤلاء الجند جزء من الحماية التى قدموها للشعوب الإسلامية .

٢ — ثم أحصوا الفلاحين فى كل قرية ، وقسموهم إلى قسمين ، فقراء لا يملكون ، وآخرون يملكون ، وميزوا بين المالكين المتزوجين والمالكين غير المتزوجين ، وحددوا أراضى كل منهم . كما أحصوا الفلاحين الذين (من نصارى ويهود) .

٣ — ثم أحصوا دور الفلاحين فى القرية .

٤ — كما أحصوا أشجار القرية . وخصصوا الشكل نوع منها رسماً ، كما حددوا الأراضى التى تزرع بأنواع الخضر .

٥ — وأحصوا الحيوانات بأنواعها فى كل قرية ، كالمجمل ، والجاموس ، والغنم ، والماعز ، وخلاها النحل . . إلخ .

٦ — وأحصوا دور الصناعة كالمعاصر والمصانع والطواحين والمسالخ ومعامل الغزل . . إلخ . .

٧ — وأحصوا أخيراً حوانيت أسواق القرية كلها . وفرضوا على كل شيء أحصوه رسماً يتناسب معه ، فعلى الفلاح الأعزب رسم

البنك ، وطي المتزوج رسم الجفت ، وطي الدور (الخانات) رسم باد الهواء والتزول
وطي الأشجار رسم عداد الكروم ، وخراج التين ، والزيتون ، والبطيخ ،
والمعجور ، والجيس (البطيخ الأحمر) ، وطي الخضر عداد الباذنجان ، وطي
الحيوانات رسم المعجل والجاموس والناعز وعداد النحل ، وطي الأسواق
باج بازار القرية ، وطي المسامل رسوم المعاصر والمصانع أو الطواحين
والمسالخ . . . إلخ . . .

وسجلوا ذلك كله في سجلات السلطان في مركز السلطنة ، ونسخوا منه نسخاً
أودعوها في محكمة حماة لدى القاضي .

وفي المدينة :

- ١ — أحصوا الدور في كل زقاق وحى ، وأحصوا سكانها .
 - ٢ — وأحصوا الأسواق ودكاكينها ودور التجارة والصناعة وحدود أقاليمها .
 - ٣ — وأحصوا السلع المنتجة في كل الميادين .
 - ٤ — وأحصوا في بساتين المدينة كل الجوانب التي أحصوها في القرية .
- وفرضوا على كل جانب من هذه القطاعات رسمه .

ثم قامت الدولة بمحصر جميع أنواع الجرائم والمخالفات التي يمكن أن تقع ،
وحددت لكل منها رسمه ، أو غرامته .

وسجلت تفاصيل ذلك كله ، في كل لواء من ألوية الدولة العثمانية ، في
السجل السلطاني ، كما سجلت صورة عنه في سجل المحكمة الشرعية في اللواء .
وبعد هذه الدراسة الشاملة الدقيقة ، حددت الدور وبالضبط ما يمكن أن تجنيه
من هذا اللواء أو ذلك ، من فوائد لصالح كامل الدولة العثمانية .

ففي لواء حماة مثلاً ، رأت الدولة أن من الممكن أن تنجى منه الفوائد التالية :

١ — وجدت في اللواء صناعات نادرة ، حرية ومدنية ، ومهارات يمكن أن تستفيد منها على مستوى بلاد الدولة كلها ، فرأت فيه صناعة ناشطة للبارود ، فأسست في اللواء معمل كبيراً لصناعاته ، حشدت فيه مجموعة من مهرة صناعه ، ووظفتهم للعمل فيه ، وسعت باستمرار للحفاظ عليه ، وعلى إنتاجه ، وحددت لهذا المعمل كمية من البارود يجب أن ينتجها كل عام ، وكلفت هي تصريفها بتوزيعها على القلاع المهمة القريبة من اللواء ، كقلعة حلب ، وطرابلس ، وسلمية ، وأرواد ، فضلاً عن قلعة حماة .

كما وجدت أن مهارات البناء والتجارة واضحة في لواء حماة ، فاستخدمت طوائف النجارين والبنائين في بناء قلاعها وخاناتها ، وترميمها ، وأى بناء آخر تحتاج إليه . فقد أخذت من هؤلاء أناساً إلى أرض روم ، والسخنة ، وسلمية ليبنوا لها قلاعاً فيها ، كما بنت بهم مجموعة من الطواحين والحمامات والنواير والأسواق والحانات في حماة ، واستثمرت ذلك كله لصالح مؤسسة الخواص السلطانية الشريفة .

٢ — رأت في البلاد مصدراً مهماً من مصادر الحنطة والشعير والطحين بصورة خاصة ، والمنتجات الزراعية بصورة عامة . فجببت الرسوم من اللواء على شكل غلال فرضت على دافعها أن يحملوها إلى أرض روم .

٣ — استفادت من موقع حماة فجعلت فيها مركزاً هاماً من مراكز البريد ، لتوسطه ما بين ولايات دمشق وحلب وطرابلس ، فأنشأت فيه محطة بريد وضعت فيها في بادئ الأمر أربعة خيول ، وكلفت ستين رجلاً للاعتناء بها ، وأعفتهم مقابل ذلك من جميع الرسوم للترقية على أمثالهم من الرعية . وقد تطور مركز البريد هذا حتى أصبح يحوى ستين رأس خيل في القرن الثامن عشر .

٤ - حولت كل وادى الماصى الحصب في اللواء إلى إقطاع خاص بالدولة ، سمته الخواص السلطانية الشريفة ، وأضافت إليه مجموعة كبيرة من دور الصناعة ، والرسوم التي كانت تجبها من كامل اللواء مما هيا لها مورداً مالياً هاماً ودائماً .

٥ - حولت بعض موارد اللواء إلى إقطاعات منحت مواردها إلى جند الإقطاع الذين كانوا يشكلون جيشاً معبثاً ومستعداً للعمل في كل وقت ، فوق أنه جهاز إداري يدير اللواء ، ويضمن تنفيذ قوانين الدولة ، ويحمي مؤسساتها ، كما يضمن ولاء اللواء للدولة :

٦ - ولم تكف بذلك فحسب ، بل استفادت حتى من وجود حركة صوفية ناشطة وكبيرة في حماة وهي الطريقة القادرية الكيلانية ، لتدعيم هيبة السلطان وشعبيته ، وخاصة في أواخر القرن السادس عشر ، فأرسلت المراسيم المستمرة طالبة من أبناء هذه الطريقة الدعاء للسلطان بالنصر ودوام العز والشوكة ، كما أرسلت المراسيم للتأليه بإعفاء مديري الطرق الصوفية من كل الرسوم .

وبعد أن فعلت ذلك ، حددت الدولة العثمانية الجهاز الإداري الذي يجب تواجده في كل لواء ، فأقامت جهازين :

جهاز يشرف على الأمن وينفذ القانون برئاسة أمير اللواء .

وجهاز يحقق العدل برئاسة القاضي .

ووضماناً لعدم ظلم الرعية ، قامت الدولة بمنح الصلاحيات لكل من هذين الجهازين في حدود قانون دقيق ومفصل ، ويعرف فيه المواطن حقه وواجبه ، وعندما كانت تحدث تجاوزات للقانون ضد المواطن أو ضد رجل الإدارة . فإن القاضي كان يحصل في ذلك اعتماداً على اللوائح التي نظمتها الدولة بكل دقة وتفصيل .

وقد أدرجت هذه اللوائح والقوانين أيضاً في سجلات المحكمة الشرعية بحماة .
ثم إن الدولة أعطت القضاء صفته للرجع القانوني ، ولشرف على تحقيق العدل
أعطته سلطات واسعة لا حدود لها .

فكل رجل إدارة لا يستطيع أن يمارس مهامه المحددة له إلا إذا أثبت لدى
القاضي صحة تعيينه ، وسجل براءة تعيينه في سجل المحكمة ، ووقع القاضي على صحة
البراءة ، وأمر بتنفيذها . وبالتالي فإن كل تعيينات الإدارة الصادرة من أية جهة
من جهات الدولة مسجلة في سجل المحكمة الشرعية .

وحين تمنح الدولة حقاً من الحقوق لإداري ما على مجموعة من المواطنين ، فإن
وثيقة منحه هذه الحقوق تحوى تفصيلاً دقيقاً جداً لهذه الحقوق ، بحيث أنها لا تمنح
له أن يتجاوزها زيادة أو نقصاناً ، ومثال ذلك براءة التيماري ، أى جندي الإقطاع .
فهو يمنح مجموعة من الرسوم التي فرضتها الدولة على مزرعة أو جزء من قرية أو مجموعة
من القرى تحدد بالضبط وبكل دقة . فله مثلاً في القرية الفلانية حصة من رسومها
قدرها ألف درهم منها ثلاثمائة تؤخذ من المحاصيل الشتوية والصفية ، للفروضة على
عشرة أفدنة . ومائة تؤخذ من رسوم أشجار الزيتون . ومائتان من مصبغة القرية .
ومائة من رسوم الزواج ، وثلاثمائة من رسوم العميل والجاموس وعداد للساعز
وكواير النحل . . . الخ . . .

كما تحدد الدولة في قوانينها الحقيقية نسبة المحصول الذي يجنيه جندي الإقطاع من
المحاصيل . وعندما يمنح جندي الإقطاع هذه الحقوق ، فإنها لا تمنح له إلا إذا سجل
براءة منحه إياها لدى القاضي بتمامها ، لحل كل نزاع يمكن أن يقع بينه
وبين الفلاحين ، إن حدث وتمدى أحد الجانبين على صاحبة وتجاوز حدوده
للمسومة له .

ثم إن الدولة فوق ذلك كله قد دخلت في كل صغيرة وكبيرة من حياة الناس فوافقت على تنظيمات المجتمع والاقتصاد ، ومنحتها قوة القانون ، وعاقبت من يخالفها . فقد نظم الناس أنفسهم ، مثلاً ، في تجمعات متكافلة متراعة ، في الزقاق ، والحى والحرفة ، أو الطائفة ، والصنف ، والسوق ، والقرية ، والطائفة الدينية لمير المسلمين . أما في الزقاق أو الحى فقد اختار الناس « باتفاقهم جميعاً » شيخاً لهم مهمته أن يكون صلة الوصل ما بينهم ، وبين السلطات الحاكمة . واختاروا لكل زقاق حارساً يحرسه ليلاً نهاراً « الحواطي » واختاروا لهم « منبهاً » ينبههم إذا دهمهم غريب أو لص . وكان همهم في الزقاق أو الحى ألا تتدخل السلطات في شؤونهم فهم : — يحلون مشاكلهم عن طريق شيخهم .

— ويتحملون متكافلين كل الرسوم والضرائب التي تطالبها الدولة منهم . ويطردون كل من لا يرضون عنه من بينهم « الخوفهم من ضرر الحكام » ويخبرون السلطات بكل ما يقع من انحرافات من بعضهم ، هذه الانحرافات التي لا يستطيعون حلها عن طريق شيخهم ، حتى لا يؤخذ الزقاق كله بجزمة الخالف . — وينتظمون مؤسساتهم الضرورية للحى ، كالمسجد ، والزاوية ، والجمام ، وحوض الماء ، والدرسة ، والناعورة ، والطاحون ، الخ . . . حتى يمارسوا حياتهم الدينية والدنيوية على السواء بكل راحة ويسر ، « وحتى لا يعتمد النساء عن بيوتهن فيطعم الذي في قلبه مرض » . — ويلاطون زقاقهم ويمتنون بنطاقته .

ولا يرضون بسكنى الغريب بينهم إلا إذا اتفقوا جميعاً على أنه « خلوق وطيب »
ويحصل معهم جميع ما تتطلبه الدولة منهم ، ويتمهد بالآلا يقوم بأعمال تخالف أوامر
الدولة ونظمها .

وكانت الدولة تتدخل في هذا التنظيم ، لتوافق على كل ما فيه ، فتصدر الأوامر
بمسمية الشيخ الذى اختاره الحى ، وترعى للؤسسات الاجتماعية التى تبنى ، وتلاحق
كل مخالف لما أنفق عليه أهل الرقاق والحى .

أما فى الطائفة والسوق والصنف :

فقد اجتمع أبناء الحرفة الواحدة ، ونظموا أنفسهم بشكل دقيق ليضمنوا تماسكهم
وجودة السلع التى ينتجونها ، وعدم تدخل الدولة فى صفوهم ، وتساوهم فى الربح
والخسارة ، من أجل ذلك كله فعلوا ما يلى :

— جعلوا الرجال للمهنة درجات (المبتدىء والصانع والمعلم) يترقى المصنوع من
درجة إلى أخرى وفق شروط معينة ، ليتقن الممتحن مهنته ، وليعرف على كل علاقات
الطائفة الداخلية والخارجية ، ولتسهيل مراقبته ومعرفة أخلاقه .

— ويتنخب للمعلم والصانع من بينهم شيخ الحرفة الذى هو صلة الوصل ما
بينهم وبين الحكام ، ويشرف على قضايا الطائفة الحرفية ، الداخلية ، ويسهر على
على تنفيذ ما اتفق عليه أبناء طائفته بين بعضهم ، ومع الطوائف الحرفية الأخرى .

— وتمهدت كل طائفة حرفية باسم شيخها ومعلميها أن تنتج من السلع ما يكفى
حاجة السوق ، ويسد حاجة الحكام .

— ويتوزع أبناء الحرفة متكافلين جميع الرسوم التى تطلبها السلطة ، ويتساوون
فى كل أنواع الربح والخسارة .

— ونظموا حراسة سوقهم باستئجار حارس له ، أو بقيامهم هم أنفسهم بالحراسة وبشكل دوري .

وقد تدخلت الدولة لتصدر الأوامر الشريفة يتسمية الشيوخ ، والمواقفة على الاتفاقات وملاحقة المخالفين ،

أما في القرية :

فقد نظم أبناؤها أنفسهم على شاكلة الحى ، واختاروا لهم شيخاً أو أكثر ، ونظموا أعمال الفلاحة ، والحصاد والدراس بينهم ، وتكفلوا وتضامنوا فى السراء والضراء ، وعينوا لهم كاتباً لتسجيل الرسوم المحيطة ، ولتوزيع الغلال على أصحابها ، كما نظموا حراسة للقرية وحمايتها .

وفى مجال الخدمات العامة واليومية : فإن المجتمع كان يؤمنها عن طريق الأوقاف التى كان يتبرع بها الناس أنفسهم ، والتى عن طريقها كانت تبنى المؤسسات الضرورية للمجتمع ، ومن هذه التبرعات يجرى ضمان استمرار هذه المؤسسات وتمويلها ، فقد بنى الناس المدرسة والمسجد والحمام والبيمارستان (المشفى) وحوض للساء العام ، والناعورة ، والزاوية والحقاه ، والرباط ، والتكية ، والخان ، والسوق ، والشارع للرصوف ، ، والجسر ، والسور ، والطاحون ، وغيرها من الأبنية التى يحتاجها الناس ، ثم رصدت لهذه المبانى اللواردا اللازمة من أراضى زراعية ودور حوانيت وخانات . وغيرها التضمن استمرار كل بناء فى أداء مهته ، ولزيادة أقسام فيه إن احتاج الأمر إلى ذلك .

كانت الدولة تتدخل فقط من أجل تنفيذ شروط الواقف ، وتعيين الموظفين المشرفين على الوقف ، كما تشرف على حسن الاستفادة منها .

كانت كل هذه الجوانب الاجتماعية لا تعطى صفة للشرعية إلا إذا وافق القاضى عليها ، وسجل وقائمتها فى سجلاته ، ومنح أصحابها وثائق « تمسكات » هى دليلهم حين يختلفون ، ولدى البيئة بأيديهم حين يتقاضون فلا يمكن أن يجرى اتفاق ، فى السوق ، أو فى الحى ، أو القرية ، إلا ويسجل لدى القاضى . ثم إن المؤسسات الوقفية تحتاج إلى تسجيل كل أصولها النظرية لدى القاضى من أجل ضمان استمرارها والحفاظ على شروط وانتهى ، وإن كل موظفيها يعينون من قبل السلطان نفسه ، كما أن أعمال حساباتها فى نهاية كل عام تعرض على القاضى لتصديقها ، بعد تسجيلها لديه ، وكل عمل يجرى فى مبانى الأوقاف يسجل فى سجلات المحكمة لدى القاضى أولا ثم ينفذ .

وفوق ذلك كله فإن سجلات القاضى كانت تحوى كل حدث يحدث فى اللواء ، كحدوث غزو ، أو كارثة طبيعية ، (سيل أو زلزال) . أو خصومات داخلية أو حرائق ، أو أعمال خراب عام ..

كل ذلك زيادة عن القضايا المحكية العادية التى كانت تحدث بين الناس مثل قضايا زواجهم وطلاقهم ووصاياهم واختلافاتهم وبيعهم وعقودهم . . . الخ . . . كلها كانت تسجل فى سجلات المحاكم هذه السجلات التى مقسومة إلى قسمين : قسم تدرج به قضايا الناس ومشاكلهم ويسمى بالسجل العام ، أو سجل العامة ، وقسم تذكر فيه نضايا الإدارة وما يتعلق بها ويسمى السجل الخاص .

من كل ما سبق تعرف مدى الأهمية البالغة التى تتمتع بها سجلات المحاكم الشرعية كمصدر أساس لتاريخ العرب الحديث والتاريخ العثماني .

وإذا عرفنا أن على القاضى أن يحافظ على السجلات ، ويحرص عليها لأن فيها كل ما ينظم حياة الناس ، وأسس وثائقهم ومعاشهم ، عرفنا أن معظم سجلات المحاكم الشرعية يجب أن تصل إلينا سالمة .

وإذا أضفنا إلى ذلك أيضاً أن الدولة العثمانية كانت تتألف من مجموعة ولايات ، كل ولاية تتألف من مجموعة ألوية ، وكل لواء من مجموعة أقضية نسبة إلى القاضى ، وأن كل قضاء فيه محكمة شرعية وقاضى وله نواب في كل ناحية من نواحي القضاء ، عرفنا أن تاريخ الدولة العثمانية كله ، ومنه تاريخ الولايات العربية ، محفوظ في هذه السجلات في كل صغيرة وكبيرة منه ولم يبق لمعرفته إلا استغفار الباحثين في كل مدينة صغيرة لآخراج هذا التاريخ الفضل الأصيل لكل صفة ، والذي لا يزال ذنين بطون سجلات المحاكم الشرعية (١)

١ - وقد بدأت فعلاً بدراسة سجلات محكمة حماة ، وقدمت مجموعة دراسات عن لواء حماة منها دراسة عن «لواء حماة في القرن السادس عشر» قدمتها كأطروحة للداجستير في جامعة عين شمس وتحت إشراف استاذى الدكتور أحمد عزت عبدالكريم . كما درست «لواء حماة في القرن الثامن عشر» وقدمت لجلة الحوايات الأثرية العربية السورية مجموعة دراسات صغيرة عن : «ارتباط لواء حماة بمقاومة حملة نابليون بونابرت على مصر وسورية» و «صناعة الباردر في حماة في القرن السادس عشر» و «طوائف الحرف والأصناف في حماة في القرن السادس عشر» . وغيرها ، نشرت في الاعداد (١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩) من هذه المجللة ، كل ذلك لأشق طريقاً عملية أمام السادة الباحثين ، ولأبين بالدليل أهمية هذه المجلات : وقد أستفدت في كتابة هذا المقال من «خاتمة أطروحتى «حماة في القرن السادس عشر» ، ص ٢٧٠ - ٢٨٠ .